المقارنة بين منهج المفسرين ومنهج اللغويين في مسائل الوقف والابتداء

(الطبري والفراء أنموذجاً)

إعداد:

وسيم بن محمد بن عباس سليماني

الأستاذ المساعد بقسم القراءات

كلية الدعوة وأصول الدين -جامعة أم القرى

مكة المكرمة

• المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تناول مسائل الوقف والابتداء بين منهجين، هما: منهج المفسرين ومنهج اللغويين وفق أنموذجين متميزين، الطبري المفسر المشهور والفرّاء اللغوي الكبير، دراسة مقارنة لكلا المنهجين، الأول من خلال كتابه المشهور في التفسير المسمى (جامع البيان)، والثاني من خلال كتابه (معاني القرآن)، وتقوم المقارنة للمنهجين في مسائل الوقف والابتداء بالوقوف على أقسام الوقف والابتداء، والمصطلحات، والمواقع التي تعرضا لها، وعرضهما للمسائل، والتعليلات، ونقلهما عمن سبقهما.

وقد اعتمد الباحث على المنهجين الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في هذه الدراسة المقارنة، ثمّ انتهى إلى عدة نتائج، لعل أهمها: يعد الإمام الطبري ممثلاً لمدرسة التفسير، يقابله الإمام الفراء ممثلاً لمدرسة اللغة، في العناية بمسائل الوقف والابتداء في منهجهما بمسائل الوقف والابتداء في آيات القرآن الكريم، وإذا كان الطبري إماماً في التفسير فإن الفراء إمام في اللغة، وكل واحدٍ منهما يمثّل مدرسته العلمية، حيث اتفقا في اشتغالهما بمسائل الوقف والابتداء، ذاك من حيث اهتمامه بالجانب التفسيري، والآخر من حيث اهتمامه بالجانب اللغوي. ومما أوصى به الباحث: إجراء دراسات بحثية متعددة حول مسائل الوقف والابتداء بين بعض علماء التفسير، مقارنةً بأمثالهم من علماء اللغة.

الكلمات الافتتاحية: المقارنة-منهج-المفسرين-اللغويين- مسائل- الوقف - الابتداء.

*****

• المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل سبحانه: «وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً» (النساء: ١١٣) والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين سيدنا محمد.

إن وعد الله سبحانه بحفظ كتابه لا يقف عند حد حفظه نصاً لا يطاله التحريف والتغيير فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تقييض الله العلماء العاملين، جيلاً بعد جيل، ابتداء بجيل المبلِّغين عن رسول الله ﷺ، ومروراً بعصرنا الراهن، إلى قيام الساعة؛ بتدبره وتأويله والغوص في أعاجيبه وإعجازه، فانبرى العلماء يشحذون هممهم كل فيما فتح الله عليه؛ لدراسة علومه، كالتفسير والتجويد والتوجيه والقراءات، وغيرها، بما يسهم في جلائه، وبيان ذخائره وكنوزه، والتمكين لتلاوته كما أنزل، وبما أثر عن النبي ﷺ وصحابته الكرام من قراءات، ومن هذه العلوم ما هو موضوع بحثنا: مسائل الوقف والابتداء، وهو علم جليل يخدم معاني القرآن ودلالاته، وقد كثرت فيه المؤلفات، واشرأبت إليه أعناق ذوي الهمم العالية ممن يتوقون إلى خدمة كتاب الله في سباق ملحوظ، وعلى رأسهم علماء التفسير واللغة، فلم تكن دراسة هذا الموضوع حكراً على علماء القراءات والتجويد، وقد أغرى الباحث تناول هذا الموضوع من خلال عَلَمين من أئمة اللغة والتفسير، هما العالمان الجليلان: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، الشهير بالإمام أبي جعفر الطبري، ويحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، المعروف بالفراء، وكلاهما ضليع في علمه، من خلال كتابيهما: جامع البيان، في التفسير، ومعاني القرآن، في اللغة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره في عدة أمور، من أهمها:

١. أن للبحث صلة وثيقة بالقرآن الكريم، وتلك أهمية وحدها.

٢. تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول عِلم عَلَمين من أعلام التفسير واللغة، اللذين أسهما في دراسات القرآن الكريم، ومنهما علم الوقف والابتداء.

٣. إظهار مناهج تناول علم الوقف والابتداء في كتابين، هما من أمهات الكتب في مجالهما.

٤. بيان ما يمكن الإفادة من خلاله في تلاوة القرآن الكريم على الوجه الصحيح في موضوع الوقف والابتداء.

٥. الإسهام في تقديم مادة ثرية للمهتمين بالدراسات العلمية؛ وأن يكون البحث خطوة على طريق بيان مناهج العلوم، والمناهج المختلفة في تناولها.

٦. الوقوف على مناهج العلماء الأوائل في كتبهم، وبخاصة تلك التي تعنى بدراسات علوم القرآن.

٧. تتجلى أهمية البحث في اعتماده أسلوب المقارنة العلمية، وأثر هذا الأسلوب في الوصول إلى نتائج علمية رصينة.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

مسائل الوقف والابتداء من المسائل المهمة في دراسة القرآن الكريم، وفي بيان معانيه وإجلاء مقاصده، ويمثل الوقوف على كيفية تناول كل من الطبري والفراء لهذه المسائل، ومنهجهما في هذا التناول، وحدود التلاقي والافتراق في هذه الكيفية، وينشأ عن السؤال عن الكيفية عدة أسئلة:

١. من الإمام الطبري؟

٢. من الإمام الفراء؟

٣. ما منهج الطبري في تناول مسائل الوقف والابتداء؟

٤. ما منهج الفراء في تناول مسائل الوقف والابتداء؟

٥. ما وجوه المقارنة بين منهجيهما؟

أهداف البحث:

- التعريف بالمؤلفين.
- التعريف بكتابي المؤلفين.
- بيان منهجهما في أقسام الوقف والابتداء.
- بيان منهجهما في المصطلحات.
- بيان منهجهما في المواضع التي تعرضا لها.
- بيان منهجهما في عرض المسائل.
- بيان منهجهما في عرض التعليلات.
- بيان منهجهما في النقل عمن سبقهما.

حدود البحث:

يتناول البحث أوجه المقارنة بين منهج الطبري المفسر ومنهج الفراء اللغوي في مسائل الوقف والابتداء في كتابيهما: جامع البيان، ومعاني القرآن.

الدراسات السابقة:

الرسائل العلمية في علم الوقف والابتداء كثيرة؛ غير أن بعضها في علم الوقف دون الابتداء والعكس، وهي كذلك تتناول الكتب والمؤلفات عامة ولا تركز فيما اختاره الباحث من شخصياته.

كما أن هذا البحث اهتم بما لم تهتم كثير من الدراسات وهو موضوع مناهج الكتب التي تناولت هذا العلم، وإن كان ثمة تشابه فيسير.

وهو ما يمكن قوله عن أسلوب المقارنة بين منهجين وعَالِمين وعَلَمين مختلفين، بيد أنه لا توجد أي دراسة سابقة تناولت المقارنة بين منهج هذين العلمين في مسائل الوقف والابتداء وفق مجالاتهم المختلفة.

وكل ما سبق يضفي على البحث بزعم الباحث فرادة واختلافاً ومسوغاً علمياً وبحثياً كافياً.

منهج البحث:

اعتمد البحث على منهجين، هما منهج الوصف التحليلي لقراءة النصوص وتحليلها، والمنهج المقارن لإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين منهجي المؤلفين.

مميزات البحث:

مما يجعل من هذا البحث مميزاً ومختلفاً عن سواه عدة أمور:

١/ أنه بحث يعنى بالمناهج؛ فهو يدرس منهجين مختلفين في الوقف والابتداء.

٢/ الوقوف على أسلوب كلا العالمين في التفسير، واللغة، وطريقة تناولهما للوقف والابتداء.

خطة البحث:

المقدمة:

١- المبحث الأول: التعريف بالمؤلفين الإمامين الطبري والفراء وكتابيهما:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الطبري.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الطبري جامع البيان.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام الفراء.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب معاني القرآن للفراء.

٢- **المبحث الثاني: منهج الطبري في كتابه جامع البيان في مسائل علم الوقف والابتداء:**

المطلب الأول: منهجه في أقسام الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: منهجه في المصطلحات.

المطلب الثالث: منهجه في المواضع التي تعرض لها.

المطلب الرابع: منهجه في عرض المسائل.

المطلب الخامس: منهجه في عرض التعليلات.

المطلب السادس: منهجه في النقل عمن سبقه.

٣- **المبحث الثالث: منهج الفراء في مسائل الوقف والابتداء في كتابه: معاني القرآن:**

المطلب الأول: منهجه في أقسام الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: منهجه في المصطلحات.

المطلب الثالث: منهجه في المواضع التي تعرض لها.

المطلب الرابع: منهجه في عرض المسائل.

المطلب الخامس: منهجه في عرض التعليلات.

المطلب السادس: منهجه في النقل عمن سبقه.

٤- **المبحث الرابع: أوجه المقارنة بين منهج الطبري المفسر ومنهج الفراء اللغوي في مسائل الوقف والابتداء:**

المطلب الأول: في أقسام الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: في المصطلحات.

المطلب الثالث: في المواضع التي تعرضا لها.

المطلب الرابع: في عرض المسائل.

المطلب الخامس: في التعليلات.

المطلب السادس: في النقل عمن سبق.

٥- **الخاتمة**: وتحتوي على:

نتائج البحث.

التوصيات.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول

التعريف بالمؤلفين الإمامين (الطبري والفراء) وكتابيهما

المطلب الأول: التعريف بالإمام الطبري[1]:

هو الإمام الكبير أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المؤرخ المفسر، ترجَمت له كتب تراجم المفسرين وحفاظ الحديث والفقهاء والشعراء وغيرهم؛ لإمامته في شتَّى العلوم، واعتباره من أهلها.

ولد الطبري سنة ٢٢٤هـ في آمل بطبرستان[2]، ونشأ يتعلم العلم ويحفظ القرآن، إلى أن سافر وخرج في طلب العلم، فلقي العدد الكبير والجم الغفير من الشيوخ، تعلم منهم وأخذ عنهم، حتى استقر به الحال في بغداد دار العلوم وتوفي بها.

وصفه أصحاب كتب التراجم بأمثل الصفات وأكرمها، فجميعهم يذكر إمامته وفضله وتقدمه، خصوصاً في علم التفسير والتاريخ، ويذكرون كتبه ومؤلفاته، يثنون على ما تمَّ من كتبه، ويتمنَّون أن كان قد تمَّ من كتبه ما لم يتم.

ذكر الذهبي وغيره أسماء بعض شيوخه الذين أخذ عنهم، وذكر أنه أخذ عن غيرهم، وذكروا أيضاً بعضاً ممَّن رووا عنه وأخذوا منه، وحِرص العلماءِ على الأخذ عنه.

قال الذهبي: «قال الحاكم: سمعت حسين بن علي يقول: أول ما سألني ابن خزيمة فقال لي: كتبت عن محمد بن جرير الطبري؟ قلت: لا، قال: ولم؟

(١) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ٨٩)، المحمدون من الشعراء للقفطي (ص١٨٧)، وفيات الأعيان (٤/ ١٩١)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)، طبقات الحفاظ للسيوطي (١/ ٣١٠)، طبقات المفسرين للسيوطي (٨٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٠٦)، طبقات الشافية لابن قاضي شهبة (١/ ١٠٠)، الأعلام (٦/ ٦٩).

(٢) آمل بضم الميم واللام اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل لأن طبرستان سهل وجبل. معجم البلدان (١/ ٥٧).

قلت: لأنه كان لا يظهر، وكانت الحنابلة تمنع من الدخول عليه، قال: بئس ما فعلت، ليتك لم تكتب عن كل من كتبت عنهم، وسمعت من أبي جعفر»[1].

له من المؤلفات كتب كثيرة وعظيمة، منها المختصر الصغير، ومنها الموسوعي الكبير، قال الخطيب: «سمعت علي بن عبيد الله اللغوي يحكي: أن محمد ابن جرير مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة»[2].

ولعل كتاب التفسير المسمى جامع البيان، وكتاب التاريخ المسمى الكامل أعظم هذه الكتب وأشملها.

توفي الإمام العلامة الطبري عشية الأحد ليومين بقيا من شوال سنة ٣١٠هـ، ودفن في داره برحبة يعقوب يعني ببغداد. قال الذهبي: «قال أحمد بن كامل: ولم يغير شيبه، وكان السواد فيه كثيراً، وكان أسمر إلى الأدمة، أعين، نحيف الجسم، طويلاً، فصيحاً، وشيَّعه من لا يحصيهم إلا الله تعالى، وصُلِّي على قبره عدة شهور ليلاً ونهاراً»[3]، رحمه الله وغفر له.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الطبري جامع البيان:

كتاب التفسير جامع البيان للإمام الطبري من أعظم وأجمع كتب التفسير التي ألفها العلماء، فهو كتابٌ كبيرٌ مشهورٌ غنيٌّ عن التعريف، أبدعه مؤلفه وأتقنه، وأحكمه وضبطه، فكان أكثر من ألف بعده عيالاً عليه.

قال الذهبي: «قال الخطيب: وبلغني عن أبي حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني الفقيه أنه قال: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل تفسير محمد بن جرير لم يكن كثيراً»[4]، وما ذاك إلا لجلالة هذا التفسير وعظم قدره.

وقال الذهبي: «قال أبو محمد الفرغاني: تم من كتب محمد بن جرير كتاب:

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧).
(٢) المصدر والصفحة نفسها.
(٣) المصدر نفسه (١٤/ ٢٦٨).
(٤) المصدر السابق (١٤/ ٢٧٢).

التفسير الذي لو ادَّعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد مستقصى لفعل»[1]. وقد صدق -رحمه الله- في ذلك، فقد أُلِّفت الكتب والرسائل عن تفسير ابن جرير، فمنهم من اقتبس الآثار التي أوردها وألَّف فيها، ومنهم من اقتبس القراءات التي في كتابه فأفردها بمؤلَّف، ومنهم من ألَّف في مسائل النحو في كتابه، ومنهم من ألَّف في توجيه القراءات في كتابه، ومنهم من ألَّف في مسائل الوقف والابتداء في كتابه[2]، إلى غير ذلك من العلوم التي اشتمل عليها هذا الكتاب، وأفردها الناس بعده بالتأليف والدراسة.

دراسة منهج المؤلف في الجوانب التي تطرق لها في تفسيره أشبعها العلماء بالدراسات الوافرة، فكثيرٌ منهم ذكر منهجه في التفسير، وفي ذكر القراءات[3]، وفي التوجيه[4]، والأحاديث والآثار[5]، وغيرها من العلوم.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام الفراء[6]:

هو إمام العربية وشيخها أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الأسدي، مولى بني أسد، الكوفي، المعروف بالفراء، يقال إنه سمي الفراء؛ لأنه كان يفري الكلام.

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٧٣).

(٢) **ينظر**: أثر التفسير في توجيه الوقف والابتداء -تفسير الطبري أنموذجاً، لـ منصور محمود أبو زينة، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

(٣) **مثل كتاب**: منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها، للمؤلف: زيد بن علي مهارش، نشر: الجمعية السعودية للقرآن الكريم وعلومه تبيان.

(٤) **مثل كتاب**: مناهج المؤلفين في توجيه القراءات من بداية عهد التأليف إلى نهاية القرن الخامس الهجري، د.محمد يحيى ولد الشيخ، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، كلية القرآن، الجامعة الإسلامية.

(٥) **مثل كتاب**: الآثار الواردة عن السلف في اليهود في تفسير الطبري -جمعاً ودراسة عقدية، للباحث: يوسف بن حمود الحوشان، رسالة دكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض ١٤٢٤هـ.

(٦) **ينظر ترجمته في**: تاريخ بغداد (١٤/ ١٤٩)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٤/ ١٥)، معجم الأدباء (٦/ ٢٨١٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ١١٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٣٧١)، بغية الوعاة (٢/ ٣٣٣)، معجم المؤلفين (١٣/ ١٩٨).

أثنى العلماء عليه في ترجمته بالثناء العاطر، فقد وصف بأعلى الصفات وأكرمها، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. هذا من ثناء أكابر العلماء عليه.

ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، ومنها انتقل إلى بغداد، وصحب الإمام الكبير علي بن حمزة الكسائي، وأصبح من أئمة العربية في المدرسة الكوفية، وكان يجتمع الناس إليه ويزدحمون حتى يُسمعهم، ويملي عليهم.

كان متصلاً بالخليفة المأمون، وكان مربياً لأولاده، حتى إنهم كانوا يختلفون فيمن يحمل له حذاءه، فيصطلحون على أن يحمل كل منهم أحد حذاءيه، وهذا من شدة أدبهم معه.

له من المؤلفات الكتب الجامعة والنافعة، فمن مؤلفاته التي ذكرها المترجمون له:

المصادر في القرآن، وآلة الكتاب، والوقف والابتداء، والمقصور والممدود، واختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، وكتاب المعاني الذي نحن بصدده.

توفي -رحمه الله- سنة ٢٠٧هـ وهو في طريقه إلى مكة.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب معاني القرآن للفراء:

هذا الكتاب من أشهر كتب معاني القرآن، وأعمقها دراسة، وأوسعها في المواضع، وأشملها في المسائل، هذا الكتاب ليس على مثل كتاب المجاز[1] الذي اقتصر مؤلفه على ذكر مواضع المجاز، وليس على مثل كتاب المشكل[2] الذي اقتصر على ذكر المشكل من الآيات، بل هو ككتب التفسير التي تعرضت لأكثر مواضع القرآن، من جانب النحو والتفسير والمعاني وغيرها من العلوم.

(١) أقصد به كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة.

(٢) أقصد به كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي.

ابتدئ الكتاب بقوله: «تاريخ تدوين هذا التفسير:

بسم الله الرّحمن الرّحيم به الإعانة بدءاً وختماً، وصلّى الله على سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم... قال: هذا كتاب فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء - يرحمه الله - عن حفظه من غير نسخة، في مجالسه أوّل النهار من أيام الثّلاثاوات والجمع في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفى شهور سنة ثلاث، وشهور من سنة أربع ومائتين. قال: حدثنا محمد بن الجهم، قال: حدثنا الفراء، قال: تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه...»[1]، وابتدأ بعدها بذكر التفسير.

يتبين لنا من هذه المقدمة أن الكتاب كان من إملاء الفراء على طلابه والنساخ، وبينت لنا الزمن الذي كتب فيه الكتاب بالتحديد، ولم يذكر فيه منهج أو طريقة لأن المملي لم يذكر ذلك، وإنما ابتدأ مباشرة بتفسير البسملة، ومن بعدها السور.

اهتم كتاب المعاني للفراء بذكر التفسير النحوي واللغوي للآيات، وذلك لأن مؤلفه إمام في النحو، مقدم فيه، وذكر التفسير المعنوي، والتفسير البلاغي، واشتمل كتابه على عدد من علوم القرآن التي لا يخلو منها تفسير، أو أي كتاب له علاقة ببيان معاني القرآن وإعرابه.

وله اهتمام بذكر القراءات القرآنية وتوجيهها، سواء من القراءات الصحيحة المتواترة، أم غيرها من الشواذ.

وقد اعتمد أكثر من ألف في التفسير أو إعراب القرآن أو معاني القرآن أو الوقف والابتداء على كتاب الفراء، وأخذوا منه، ونقلوا عنه.

والذي يهم من كتاب الفراء هو كلامه عن علم الوقف والابتداء، وبيان منهج المؤلف فيه.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١).

المبحث الثاني

منهج الطبري في كتابه جامع البيان في مسائل علم الوقف والابتداء

علم الوقف والابتداء له أهميته الكبيرة عند المفسرين عموماً، وعند الإمام الطبري خصوصاً، فهو يتعمَّد في كثير من المواضع التعرض لمسألة الوقف والابتداء؛ ليبيِّن معنىً في الآية أو وجهاً لغوياً أو نحوياً.

بلغ عدد المواضع التي ذكر فيها مسائل علم الوقف والابتداء في كتابه أكثر من ١٦٠ موضعاً[1]، أسهب في بعض المواضع وأطال الكلام عن الوقف والابتداء، واختصر في بعضها الآخر -وهو الأكثر- كما سيتضح ذلك في منهجه.

وفيما يأتي بيان لمنهجه في عرضه مسائل علم الوقف والابتداء:

المطلب الأول: منهجه في أقسام الوقف والابتداء:

لم يتعرض المؤلف لذكر أقسام للوقف أو الابتداء في كتابه، إذ إن الكتاب ليس لبيان أقسام الوقف أو الابتداء، بل أتت مسائل هذا العلم تبعاً لمسائل التفسير واللغة، والمؤلف لا يريد -في الغالب- بيان الوقف بأنواعه وأقسامه، إنما غرضه بيان موضع الوقف والابتداء من غير خوض في التفاصيل، هذا في الغالب، إلا أن أقسام الوقف والابتداء المشهورة عند علماء الوقف والابتداء أتت مصطلحاتها عند المؤلف في عديد من المواضع، وهذه الأقسام هي:

١- **الوقف التام**: ورد ذكر الوقف التام عند المؤلف في عدد من المواضع، وهو يريد به تمام الجملة غالباً، وانقطاع الجملة اللاحقة عن الجملة السابقة.

(١) اجتهدت في جمعها وإحصائها، وقد يزيد العدد عند باحث آخر بحسب اجتهاده، ومنهجه في البحث.

مثاله: قوله -رحمه الله-: «وقوله: ﴿رَّبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المزمل:٩] اختلفت القرّاء في قراءة ذلك[١]، فقرأته عامة قرّاء المدينة بالرفع على الابتداء، إذ كان ابتداء آية بعد أخرى تامة...»[٢]، أي أنَّ الوقف في آخر الآية السابقة من الوقف التام لتمام الجملة، ومن المعلوم أن الوقف التام من أبرز أقسام الوقف عند المؤلفين.

وقد أبان المؤلف معنى (الوقف التام) في بعض المواضع وفسَّره بأنه: الوقف على الكلام الذي يكتفي بنفسه، مستغنياً عمَّا بعده، كما قال رحمه الله: «واختلفت القرّاء في قراءة قوله: [يكون]، فقرأه أكثر قرّاء الحجاز والعراق على الابتداء[٣]، وعلى أن قوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن﴾ [النحل:٤٠] كلامٌ تامّ مكتفٍ بنفسه عما بعده، ثم يبتدأ فيقال: ﴿فَيَكُونُ ۝٤٠﴾...»[٤]، ففي مثل هذا الموضع بيَّن معنى قوله: كلام تام، ويُلحظ استعماله عبارة: «مكتف» وكررها في أكثر من موضع، إلا أنه يذكرها في بيان الوقف التام، ولا يريد به الوقف الكافي.

٢- **الوقف الحسن**: وقد جاء ذكر الوقف الحسن عند المؤلف في عدد من المواضع على أن الوقوف أو السكوت يحسن في الموضع الذي يتحدث عنه.

مثاله: قوله -رحمه الله- عند قول الله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ۝٣٦﴾ [المدثر:٣٦]: «وقوله: ﴿نَذِيرًا﴾ نكرة، والكلام قد يحسُن الوقوف عليه دونه»[٥]. فوصف الوقف في هذا الموضع بالحسن هو الذي ذكره علماء الوقف والابتداء كابن الأنباري[٦].

---

(١) قرأها بخفض الباء ابن عامر ويعقوب والكوفيون عدا حفص، والباقون برفعها. ينظر: النشر (٤/ ٤١٢).
(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢٣/ ٦٨٩).
(٣) أي: برفع النون، وقد قرأها بالنصب في سورة النحل ابن عامر والكسائي. ينظر: التيسير (ص٢٠٤).
(٤) تفسير الطبري [جامع البيان] (١٧/ ٢٠٥).
(٥) المصدر نفسه (٢٤/ ٣٤).
(٦) ينظر: الإيضاح لابن الأنباري (ص٩٥٦).

ذكر المؤلف في عدد المواضع تعريف الوقف الكافي من غير أن يأتي بمصطلح الكافي صراحة، فقد ذكر عند قول الله عز وجل: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة:١٠٨] مسألة الابتداء بقوله: ﴿أَمْ﴾ فقال في بيانها: «أن يستفهم بها فتكون على جهة النسق، والذي ينوي بها الابتداء، إلا أنه ابتداء متصل بكلام...» وقال بعد ذلك في اختياره لوجه الابتداء بـ (أم): «وإنما جاز أن يستفهم القوم بـ (أم)؛ وإن كانت (أم) أحد شروطها أن تكون نسقاً في الاستفهام لتقدم ما تقدمها من الكلام؛ لأنها تكون استفهاماً مبتدأ إذا تقدمها سابق من الكلام...»[1] فالمؤلف يذكر أن الابتداء في هذا الموضع ابتداء متصل بكلام قبله، وهو الابتداء بعد الوقف الكافي بعينه، إذ إن الابتداء بعد التام ليس له تعلق بما قبله، والابتداء بعد الحسن لا يحسن، فالذي يقصده من كلامه هو الوقف الكافي.

يضاف إلى الأقسام الوقف الذي لا يتم، أو ما يسمى بالوقف القبيح، وهو الوقف الذي يراه المؤلف ناقصاً وغير تام، كقوله بعدما ذكر قولاً لبعض المفسرين: «واعتلّ لقيله ذلك بأن قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [المائدة:١٢] غير تام ولا مستغنٍ عن قوله: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾. وإذ كان ذلك كذلك، فغير جائز أن يكون قوله: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ قَسَماً مبتدأ، بل الواجب أن يكون جواباً لليمين إذْ كانت غير مستغنية عنه»[2]. فهو يرى في مثل هذا الموضع أن الوقف هنا قبيح أو غير تام، وعليه فإن الموضع الذي يليه لا يصلح للابتداء.

المطلب الثاني: منهجه في المصطلحات:

استعمل المؤلف في كتابه اصطلاحات عديدة، يفهم منه حال إيراده لها أنه يريد بيان موضع الوقف والابتداء من الآية.

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢/ ٤٩٢).
(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (١٠/ ١٢٣).

واصطلاحاته كانت عديدة ومتنوعة، بعضها يريد منه بيان موضع الوقف، وبعضها يريد به بيان موضع الابتداء، وهذا بيانها:

اصطلاحات الابتداء:

أكثر الاصطلاحات التي تكررت في كتابه هي اصطلاحات الابتداء، فكلامه عن الابتداء أكثر من كلامه عن الوقف كما سيأتي بيانه، وله في ذكر مواضع الابتداء اصطلاحي (الابتداء -الاستئناف).

- الابتداء: وهو أكثرهما وروداً، وهو يريد به: موضع ابتداء الجملة والكلام. فيقول: «الكلام مبتدأ من قوله...»[1]، أو يقول: «ابتداء الخبر...»[2]، أو يقول: «أريدَ به الابتداء...»[3]، وغيرها من العبارات التي يريد بها بيان موضع ابتداء الجملة.

ومما هو معلوم أنه ليس كل موضع ذكر فيه لفظ (مبتدأ) فهو يريد به الوقف والابتداء، ففي الأغلب أنه يريد به الموضع الإعرابي للجملة أو الكلمة، والسياق هو الذي يحدد المراد.

- الاستئناف أو الائتناف: وهو أيضاً من مصطلحات بيان موضع الابتداء، والوقف على ما قبله، وهو كقوله: «خبر مستأنف»[4]، أو كقوله: «استئناف مبتدأ»[5]، أو كقوله: «على الاستئناف»[6]، أو غيرها من العبارات التي يريد منها أيضاً بيان موضع الابتداء، والوقف على ما قبله.

(١) المصدر السابق (١٧/ ١٨٠).
(٢) المصدر السابق نفسه (٦/ ٤٤١).
(٣) المصدر نفسه (١٦/ ٥١٦).
(٤) تفسير الطبري [جامع البيان] (١/ ٢٣٠).
(٥) المصدر السابق نفسه (١٣/ ٣٩).
(٦) المصدر نفسه (٢١/ ٩٩).

اصطلاحات الوقف:

أما اصطلاحات الوقف عند المؤلف فكانت عديدة ومتنوعة، ومما استعمله من ألفاظ: (الوقف -القطع -السكوت -السكت - الانتهاء - الانقضاء).

- الوقف: وهو يريد بمصطلح الوقف: الموضع الذي يوقف عنده، ويبتدأ بما بعده. كقوله: «يحسن الوقف عليه...»[1]، وكقوله: «وموضع الوقف...»[2]، وهي عبارات تدل على موضع الوقف، والابتداء بالجملة اللاحقة.

- القطع: وله المعنى نفسه الذي يريد به الوقف، فهو يقصد: بيان الموضع الذي تنقطع عنده الجملة، ويُبتدأ بما بعدها، كقوله: «على وجه القطع من...»[3]، وكقوله: «خبر منقطع عن الأول»[4]، وكقوله: «خبر منقطع عما قبله»[5]، وغيرها من عبارات القطع التي يريد بها الوقف.

- السكت: وأيضاً هذا المصطلح من مصطلحات الوقف يريد به: السكوت وقطع الصوت على موضع الوقف من الجملة، كقوله: «وحسن السكوت على قوله...»[6]، فهو يريد الوقف على هذا الموضع.

- الانتهاء أو التناهي أو النهاية: جميعها اصطلاحات استعملها المؤلف لبيان موضع نهاية الجملة، وانتهاء الخبر، وهي تدل على الوقف والقطع، كقوله: «خبر منتهاه قد تم»[7]، وكقوله: «ويكون قوله...

(١) نفسه (٢٤/ ٣٣).
(٢) نفسه (٢٤/ ٥٣٤).
(٣) نفسه (١/ ٢٣٠).
(٤) نفسه (١٢/ ٣٩).
(٥) نفسه (٤/ ٣٠١).
(٦) نفسه (٢/ ١٨٣).
(٧) نفسه (٢١/ ٣٦٧).

نهاية الخبر»[1]، وكقوله: «فالكلام منتهاه عند قوله...»[2]، وغيرها من العبارات التي تدل على نهاية الجملة، وابتداء جملة بعدها.

- الانقضاء: وهو من مصطلحات الوقف، يريد به بيان الموضع الذي ينقضي عنده الخبر، ويتم عنده الوقف، كقوله: «تمام آية وانقضاء قصة»[3]، وكقوله: «انقضاء الخبر عن...»[4]، فهو يريد بيان الجملة التي انقضت، والتي بدأت.

هذه جملة المصطلحات التي ذكرها المؤلف في كتابه حال تطرقه لمواضع علم الوقف والابتداء.

المطلب الثالث: منهجه في المواضع التي تعرض لها:

كتاب أبي جعفر الطبري من أعمدة كتب التفسير، وهو كتابٌ واسعٌ كبيرٌ، شمل عدداً من العلوم، وتطرَّق مؤلفه لكثير من الفنون لخدمة علم التفسير، فأكثر ما يتعلق بالتفسير وبيان معنى الآيات تطرق له المؤلف.

ومن العلوم التي تطرق لها علم الوقف والابتداء، فذِكْره لمسائل العلم تبع لمسائل التفسير، فالمواضع التي تطرق لبيان مسائل الوقف والابتداء فيها هي أحد ثلاثة مواضع:

١- المواضع التي يظهر معنى الآية فيها ويظهر المراد منها ببيان موضع الوقف والابتداء، وهو الأكثر والأغلب، كمسألة الوقف في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص:٦٨][5]، وكمسألة الوقف والابتداء عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ

(١) نفسه (١٩/ ٦٠٨).
(٢) نفسه (١١/ ٤٦٠).
(٣) تفسير الطبري [جامع البيان] (١/ ٢٤٨).
(٤) المصدر السابق (١٠/ ٩٩).
(٥) المصدر السابق نفسه (١٩/ ٦٠٨).

فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر:٢٨][1]، وأمثالها من المواضع التي يظهر فيها المعنى ببيان موضع الوقف الصحيح والابتداء الصحيح.

٢- المواضع التي يظهر فيها وجه لغوي يحتاج في بيانه إلى بيان موضع الوقف والابتداء من الآية، كمسألة الوقف التي ذكرها عند قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [فصلت:٣][2] ومثيلاتها من الآيات التي يظهر وجهها الإعرابي الصحيح ببيان موضع الوقف والاستئناف.

٣- المواضع التي اختلف المفسرون أو اللغويون في تحديد موضع الوقف والابتداء فيها، فتجد المؤلف يذكر الخلاف، ويبين علة الوقف لكل قول، ومن ثم يختار الوجه الذي يراه راجحا، كبيانه للخلاف بين علماء العربية من نحويي البصرة والكوفة في الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت:٤١]، ومثيلاتها من المواضع التي اختلفوا في موضع الوقف فيها.

هذه أغلب المواضع التي تطرق لذكر مسألة الوقف والابتداء فيها، وكما سلف فهو لم يتطرق لجميع المواضع القرآنية.

المطلب الرابع: منهجه في عرض المسائل:

منهج المؤلف في عرض مسائل علم الوقف والابتداء يمثل في الآتي:

- تنوُّع طرق عرض مسائل الوقف والابتداء: من أبرز معالم منهج المؤلف في طريقة عرض مسائل علم الوقف والابتداء أنه ينوِّع ويغيِّر في أسلوب عرض المسألة، فليست كل مسائل العلم على أسلوب واحد في العرض والطرح، وهي على النحو التالي:

١- **أسلوب الاختصار والإشارة:** أكثر المواضع التي عرض فيها

(١) نفسه (٢١/ ٣٧٦).

(٢) نفسه (٢١/ ٤٢٥).

مسائل الوقف أو الابتداء كانت على أسلوب الإشارة لموضع الوقف أو الابتداء عَرَضاً وسط الكلام، بأسلوب مختصر، يُظهر فيه موضع بداية الجملة، وابتداء الكلام، بما يفهم منه أن ما قبله موضع يوقف عليه.

مثاله: قوله رحمه الله: «قال أبو جعفر: وإنما قال الله عز وجل: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴿١٥٧﴾﴾ [آل عمران:١٥٧] وابتدأ الكلام: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران:١٥٨] بحذف جواب [لئن]؛ لأن في قوله: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴿١٥٧﴾﴾ معنى جواب للجزاء، وذلك أنه وَعدٌ خرج مخرج الخبر»[1]، ففي هذه الآية أبان عن موضع الابتداء بعبارة موجزة جارية وسط كلامه، يُستفاد منها أن ما قبله موضع وقف، وهو على هذا الأسلوب في أكثر المواضع.

٢- **أسلوب التفصيل والبيان**: وهو أن يتقصد بيان مسألة الوقف والابتداء في الآية، ولا يتعرض لها بالإشارة إليها فقط، بل يذكرها مبيَّنة ومفصَّلة ومعلَّلة، وأيضاً له في هذا طرائق متعددة:

- طريقة السؤال والجواب: وهذه الطريقة استعملها في عدد من المواضع، وهو أن يبدي سؤالاً عن موضع التمام من الآية، ومن ثم يجيب بالإجابة الوافية الضافية.

مثاله: قوله رحمه الله: «فإن قال لنا قائل: فأين تمام قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ﴾ [البقرة:٦٢] ؟ قيل: تمامه جملة قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾؛ لأن معناه: من آمن منهم بالله واليوم الآخر، فترك ذكر (منهم) لدلالة الكلام عليه، استغناء بما

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٧/ ٣٣٧).

ذكر عما ترك ذكره»[1].

- طريقة التفصيل وبيان العلل: وأيضاً هذه طريقته في عدد من المواضع، وهو أن يأتي بمسألة الوقف والابتداء مبينا وجه الوقف الصحيح، ووجه الابتداء الصحيح، مع بيان العلة والإعراب على هذا الوجه الذي ذكره ووضحه.

مثاله: قوله رحمه الله: «وفي قوله: ﴿هَٰذَا﴾ [يس:٥٢] وجهان: أحدهما: أن تكون إشارة إلى [مَا]، ويكون ذلك كلاماً مبتدأ بعد تناهي الخبر الأول بقوله: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾ فتكون [مَا] حينئذ مرفوعة بهذا، ويكون معنى الكلام: هذا وعد الرحمن وصدق المرسلون.

والوجه الآخر: أن تكون من صفة المرقد، وتكون خفضاً ورداً على المرقد، وعند تمام الخبر عن الأول، فيكون معنى الكلام: من بعثنا من مرقدنا هذا، ثم يبتدئ الكلام فيقال: ما وعد الرحمن، بمعنى: بعثكم وعد الرحمن، فتكون [مَا] حينئذ رفعا على هذا المعنى»[2]. ففي هذا الموضع أبان مسألة الوقف بشكل واضح مبَيَّن.

هذا هو منهج المؤلف في جميع المواضع بين الاختصار والتلميح في بعضها، وبين التفصيل والإسهاب في بعضها الآخر.

- التعرض لمسائل الابتداء والائتناف أكثر من الوقف: من منهج المؤلف أنه يتطرق لمسائل الابتداء أكثر من مسائل الوقف، وهذا على غير المألوف في كتب الوقف والابتداء التي يكون اعتناؤها أكثر بمسائل الوقف والقطع دون الابتداء، ويرجع اهتمام المؤلف بمسائل الابتداء أكثر من مسائل الوقف لارتباط المعنى به عند المؤلف في كثير من المواضع، وكذا بعض الأوجه الإعرابية، هذا الذي يظهر من خلال تفسيره.

(١) المصدر السابق (٢/ ١٤٨).

(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢٠/ ٥٣٢).

- مثال مسألة الابتداء وربطها بالمعنى قوله رحمه الله: «وأما قوله: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾ [التوبة:١٥]، فإنه خبر مبتدأ، ولذلك رفع، وجُزِم الأحرفُ الثلاثة قبل ذلك على وجه المجازاة، كأنه قال: قاتلوهم، فإنكم إن تقاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم، ويخزهم، وينصركم عليهم؛ ثم ابتدأ فقال: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾؛ لأن القتال غير موجب لهم التوبةَ من الله، وهو موجبٌ لهم العذابَ من الله والخزيَ، وشفاءَ صدور المؤمنين وذهابَ غيظ قلوبهم، فجزم ذلك شرطاً وجزاءً على القتال، ولم يكن موجباً القتالُ التوبةَ، فابتُدِئ الخبر به ورفع»[1]. يوضح المثال كيفية ربطه بين مسألة الابتداء ومعنى الآية.
- اختلاف الوقف والابتداء في الموضع الواحد: من منهج المؤلف أنه يبيِّن اختلاف الوقف والابتداء في الموضع الواحد، ومن ثم يرجِّح الموضع الذي يرى رجحان الوقف عليه أو الابتداء منه.

واختلاف مسائل الوقف والابتداء يرجع عند المؤلف إلى ثلاثة أمور:

١- **اختلاف القراءات**: من أبرز أسباب اختلاف الوقف والابتداء في تفسير الطبري ذكره لاختلاف القراءات الواردة في المواضع، وكما هو معلوم أن اختلاف القراءة في كثير من المواضع يقتضي اختلاف موضع الوقف على حسب القراءة.

ومنهج المؤلف في التعامل مع اختلاف الوقف والابتداء الذي يكون بسبب اختلاف القراءات كمنهجه في التعامل مع القراءات نفسها، فمنهج الطبري في التعامل مع القراءات معلوم، فهو لا يصححها كلَّها، ويرى أنَّ بعضها أوجهُ من بعض[2]، ومسألة الوقف والابتداء تبع لذلك الترجيح بين القراءات،

(١) المصدر السابق (١٤/ ١٦٢).

(٢) ينظر: منهج الإمام الطبري القراءات وضوابط اختيارها في تفسيره، لـ: زيد بن علي بن مهدي مهارش،

كقولـه رحمـه الله: «قـال أبـو جعفـر: اختلفـت القـرأة في قـراءة قولـه: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُـمْ﴾ [آل عمـران: ٨٠]: فقرأتـه عامـة قَـرَأَةِ الحجـاز والمدينـة: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُـمْ﴾، عـلى وجـه الابتـداء مـن الله بالخـبر عـن النبـي ﷺ أنـه لا يأمركـم أيهـا النـاس أن تتخـذوا الملائكـة والنبيـين أربابـاً. واستشـهد قارئـو ذلـك كذلـك بقـراءة ذكروهـا عـن ابـن مسـعود أنـه كان يقرؤهـا، وهـي: ﴿وَلَـنْ يَأْمُرَكُـمْ﴾، فاسـتدلوا بدخـول [لـن] عـلى انقطـاع الـكلام عـما قبلـه، وابتـداء خـبر مسـتأنف، قالـوا: فلـما صـيَّر مـكان [لـن] في قراءتنـا [لا] وجبـت قراءتـه بالرفـع. وقـرأه بعـض الكوفيـين والبصريـين: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُـمْ﴾ بنصـب الـراء عطفـاً عـلى قولـه: ﴿ثُـمَّ يَقُـولَ لِلنَّـاسِ﴾، وكان تأويلـه عندهـم: مـا كان لبـشر أن يؤتيـه الله الكتـاب ثـم يقـولَ للنـاس ولا أن يأمرَكـم، بمعنـى: ولا كان لـه أن يأمرَكـم أن تتخـذوا الملائكـة والنبيـين أربابـاً. قـال أبـو جعفـر: وأولى القراءتـين بالصـواب في ذلـك: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُـمْ﴾ بالنصـب عـلى الاتصـال بالـذي قبلـه...»[1]، فهـو يصـوِّب وجه الوصـل عـلى وجـه القطـع بنـاء عـلى القـراءة التـي صوَّبهـا.

أمـا المواضـع التـي يصحـح قراءاتهـا الـواردة فيهـا فهـو يصحـح وجـه الوقـف والابتـداء الـوارد عـلى كل القـراءات الـواردة، كقولـه رحمـه الله: «واختلفـت القـرّاء في قـراءة قولـه: [يكـون]، فقـرأه أكثـر قـرّاء الحجـاز والعـراق عـلى الابتـداء، وعـلى أن قولـه: ﴿إِنَّـمَا قَوْلُنَـا لِـشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَـاهُ أَن نَّقُـولَ لَـهُ كُـن﴾ [النحـل: ٤٠] كلام تـامّ مكتـف بنفسـه عـما بعـده، ثـم يبتـدأ فيقـال: ﴿فَيَكُـونُ ۝٤٠﴾... وقـرأ ذلـك بعـض قـرّاء أهـل الشـام وبعـض المتأخريـن مـن قـرّاء الكوفيـين: [فَيَكُـونَ] نصبـاً، عطفـاً عـلى قولـه: ﴿أَن نَّقُـولَ لَـهُ﴾ وكأن معنـى الـكلام عـلى مذهبهـم: مـا قولنـا لـشيء إذا أردنـاه إلا أن نقـول لـه كـن فيكـون»[2]، ففـي هـذا الموضـع وأمثالـه ذكـر مسـألة الوقـف والابتـداء عـلى القراءتـين، ولم يصحـح وجهـاً عـلى غـيره؛ لأنـه لم يصحـح قـراءة عـلى أختهـا، وإنـما جعـل الجميـع ممـا قـرئ بـه.

الباب الثاني: ضوابط اختيار القراءات عند الطبري (ص٢١١).

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٦/ ٥٤٧).

(٢) المصدر السابق (١٧/ ٢٠٥).

٢- **اختلاف المفسرين**: من أوجه اختلاف الوقف والابتداء في مواضع القرآن عند المؤلف اختلاف المفسرين، فتجد المؤلف كثيراً ما يقول: «اختلف أهل التأويل» ويذكر من ضمن اختلافاتهم خلافهم في مسائل الوقف والابتداء، فللمفسرين أقوالٌ واجتهاداتٌ في بيان مواضع الوقف والابتداء، فالمؤلف يذكر اختلافهم، ويبين حججهم، ويبين الوجه الراجح في مسألة الوقف والابتداء والمعنى الذي ينبني عليه.

مثاله: قوله رحمه الله: «واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، وهل [الراسخون] معطوف على اسم [الله]، بمعنى: إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أمْ هم مستأنَفٌ ذكرهم، بمعنى: الخبر عنهم أنهم يقولون: آمنا بالمتشابه وصدّقنا أنّ علم ذلك لا يعلمه إلا الله؟

فقال بعضهم: معنى ذلك: وما يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده منفرداً بعلمه، وأما الراسخون في العلم، فإنهم ابتُدئ الخبر عنهم بأنهم يقولون: آمنا بالمتشابه والمحكم، وأنّ جَميع ذلك من عند الله... عن أبي نهيك الأسدي قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، فيقول: إنكم تَصلون هذه الآية، وإنها مقطوعة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، فانتهى علمهم إلى قولهم الذي قالوا... عن مالك في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، قال: ثم ابتدأ فقال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وليس يعلمون تأويله.

قال أبو جعفر: والصواب عندنا في ذلك أنهم مرفوعون بجملة خبرهم بعدهم وهو: ﴿يَقُولُونَ﴾، لِمَا قد بيَّنَّا قبل من أنهم لا يعلمون تأويل المتشابه الذي ذكره الله عز وجل في هذه الآية، وهو فيما بلغني مع ذلك في قراءة أبيّ: ﴿وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ كما ذكرناه عن ابن عباس أنه كان يقرؤه. وفي قراءة عبد الله: ﴿إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾»[1]. ففي

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٦/ ٢٠١).

هـذا الموضـع وأمثالـه يذكـر المؤلـف مسـألة الوقـف والابتـداء بنـاءً عـلى خـلاف المفسريـن وأهـل التأويـل، ويذكـر بعدهـا القـول الراجـح الـذي يرجحـه.

٣- **اختـلاف اللغويـين**: وهـو مـن أوجـه اختـلاف الوقـف والابتـداء عنـد المؤلـف، ففـي كثـير مـن المواضـع يذكـر اختـلاف أهـل اللغـة في تحديـد موضـع الوقـف أو الابتـداء بنـاء عـلى قواعـد اللغـة والنحـو، ومـن ثـم يذكـر الوجـه الراجـح في المسـألة.

مثالـه: قولـه رحمـه الله: «واختلـف أهـل العربيـة في معنـى [أم] التـي في قولـه: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ [البقـرة:١٠٨] . فقـال بعـض البصريـين: هـي بمعنـى الاسـتفهام. وتأويـل الـكلام: أتريـدون أن تسـألوا رسـولكم؟

وقـال آخـرون منهـم: هـي بمعنـى اسـتفهام مسـتقبل منقطـع مـن الـكلام ... وقـال بعـض نحويـي الكوفيين: إن شـئت جعلـت قولـه:﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ [البقـرة:١٠٨] اسـتفهاما عـلى كلام قـد سـبقه، كـما قـال جـل ثنـاؤه: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السـجدة:١-٣]) فجـاءت [أم] وليـس قبلهـا اسـتفهام، فـكان ذلـك عنـده دليـلاً عـلى أنـه اسـتفهام مبتـدأ عـلى كلام سـبقه. وقـال قائـل هـذه المقالـة: [أم] في المعنـى تكـون رداً عـلى الاسـتفهام عـلى جهتـين: إحداهمـا أن تُفَـرِّق معنـى: [أي]، والأخـرى: أن يسـتفهم بهـا فتكـون عـلى جهـة النسـق، والـذي ينـوى بهـا الابتـداء، إلا أنـه ابتـداء متصـل بـكلام. فلـو ابتـدأت كلامـاً ليـس قبلـه كلام ثـم اسـتفهمت، لم يكـن إلا بـ[الألـف] أو بـ[هـل]. قال: وإن شـئت قلـت في قولـه: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ قبلـه اسـتفهام، فـرد عليـه وهـو في قولـه: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١٠٦﴾ [البقـرة:١٠٦].

قـال أبـو جعفـر: والصـواب مـن القـول في ذلـك عنـدي، عـلى مـا جـاءت بـه الآثـار التـي ذكرناهـا عـن أهـل التأويـل: أنـه اسـتفهام مبتـدأ، بمعنـى: أتريـدون أيهـا القـوم أن تسـألوا رسـولكم؟ وإنـما جـاز أن يسـتفهم القـوم بـ[أم]، وإن كانـت [أم] أحـد شروطهـا أن تكـون نسـقاً في الاسـتفهام، لتقـدم مـا تقدمهـا مـن الـكلام؛ لأنهـا

تكون استفهاماً مبتدأ إذا تقدمها سابق من الكلام. ولم يسمع من العرب استفهام بها ولم يتقدمها كلام. ونظيره قوله جل ثناؤه: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [السجدة: ١-٣]، وقد تكون [أم] بمعنى [بل]، إذا سبقها استفهام لا يصلح فيه [أي]، فيقولون: هل لك قِبَلَنا حق، أم أنت رجل معروف بالظلم؟»[1].

فهذا خلاف طويل ذكره المؤلف عن أئمة أهل اللغة من الكوفيين والبصريين ليبين مسألة قطع الآية أو وصلها بما قبلها، وذكر فيها القول الراجح.

- استنباط آراء العلماء في الوقف والابتداء من خلال أقوالهم: من منهج المؤلف أنه يورد آراء العلماء السابقين في مواضع الوقف والابتداء، وإن كان المنقول عنهم لا يدل صراحة على مسألة الوقف أو الابتداء، وإنما يستنبط المؤلف آراءهم في مسائل العلم من خلال أقوالهم في التفسير أو اللغة أو الإعراب أو غير ذلك، وهو توظيف جيد للمنقول عن العلماء السابقين.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر:٢٨] اختلف أهل العلم في هذا الرجل المؤمن، فقال بعضهم: كان من قوم فرعون، غير أنه كان قد آمن بموسى، وكان يُسِرّ إيمانه من فرعون وقومه خوفا على نفسه.

ذكر من قال ذلك: حدثنا محمد، قال: ثنا أحمد، قال: ثنا أسباط، عن السديّ ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾ قال: هو ابن عم فرعون. ويقال: هو الذي نجا مع موسى. فمن قال هذا القول، وتأوّل هذا التأويل، كان صواباً الوقف إذا أراد القارئ الوقف على قوله: ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾؛ لأن ذلك خبر متناه قد تمّ.

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢/ ٤٩٢).

وقال آخرون: بل كان الرجل إسرائيلياً؛ ولكنه كان يكتم إيمانه من آل فرعون. والصواب على هذا القول لمن أراد الوقف أن يجعل وقفه على قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾؛ لأن قوله: ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ صلة لقوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾، فتمامه قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر:٢٨]... وأولى القولين في ذلك بالصواب عندي القول الذي قاله السديّ من أن الرجل المؤمن كان من آل فرعون...»[(١)]. ففي مثل هذا الموضع نجد أن المؤلف استفاد موضع الوقف والابتداء مما ذكره السدي وغيره في نسبة الرجل لآل فرعون أو لا.

المطلب الخامس: منهجه في عرض التعليلات:

مسائل الوقف والابتداء عند الإمام الطبري جاءت لبيان التفسير، وإيضاح الأوجه اللغوية والنحوية التي يتطرق لها المؤلف، فمسائل الوقف والابتداء هي في أصل ورودها عند المؤلف علة للمعنى والإعراب، كقوله رحمه الله: «وحذفت [الفاء] من قوله: ﴿قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران:٨١]؛ لأنه ابتداء كلام»[(٢)]، فالعلة التي ذكرها المؤلف في مسألة حذف الفاء هي مسألة الابتداء.

إلا أن المؤلف في عديد من المواضع يذكر مسألة الوقف والابتداء ويبيِّن علة اختيار موضع الوقف وموضع الابتداء، فيصنَّفُ كلامُه في هذه المواضع من علل الوقوف.

وبيان علل الوقف والابتداء عند المؤلف كانت على النحو الآتي:

١- بيان علَّة الوقف بمعنى الآية: وهو أن يعلل اختيار الوقف أو الابتداء بمعنى الآية والمراد منها على وجه الوقف أو الابتداء، كقوله رحمه الله: «وقال آخرون: بل قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [الأنعام:٧٣]، معنيٌّ به كل ما كان الله مُعيده في الآخرة بعد إفنائه، ومنشئه بعد إعدامه؛ فالكلام على مذهب هؤلاء متناهٍ عند قوله:

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢١/ ٣٧٥).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٥٦٠).

﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وقوله: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ خبر مبتدأ، وتأويله: وهو الذي خلق السماوات والأرض بالحق، ويوم يقول للأشياء كن فيكون خلقهما بالحق بعد فنائهما. ثم ابتدأ الخبر عن قوله ووعده خلقَه أنه معيدهما بعد فنائهما عن أنه حق فقال: قوله هذا، الحقّ الذي لا شك فيه، وأخبر أن له الملك يوم ينفخ في الصور، فـ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾ يكون على هذا التأويل من صلة [الملك]»[1].

٢- بيان علة الوقف والابتداء بالنحو والإعراب: وهو إسناد علة اختيار موضع الوقف أو الابتداء إلى الوجه اللغوي والإعرابي، كقوله رحمه الله: «وفي قوله: ﴿وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد:١] وجهان من الإعراب: أحدهما: الرفع، على أنه كلام مبتدأ، فيكون مرفوعا بـ﴿الْحَقُّ﴾، و﴿الْحَقُّ﴾ به. وعلى هذا الوجه تأويل مجاهد وقتادة الذي ذكرنا قبل عنهما. والآخر: الخفض على العطف به على ﴿الْكِتَابِ﴾، فيكون معنى الكلام حينئذ: تلك آياتُ التوراة والإنجيل والقرآن، ثم يبتدئ ﴿الْحَقُّ﴾ بمعنى: ذلك الحق؛ فيكون رفعه بمضمر من الكلام قد استغنى بدلالة الظاهر عليه منه»[2]، يظهر من كلام المؤلف استعماله العلة النحوية لإيضاح علة الوقف والابتداء.

٣- بيان علة الوقف والابتداء بالقراءات والروايات: وهو أن يستدل على صحة موضع الوقف أو الابتداء بالقراءات الواردة، سواء الصحيحة أو الشاذة، كقوله رحمه الله: «قال أبو جعفر: اختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران:٨٠]: فقرأته عامة

(١) المصدر السابق نفسه (١١/ ٤٦٠).

(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (١٦/ ٣٢١).

قرأة الحجاز والمدينة: ﴿وَلا يَأْمُرُكُمْ﴾، على وجه الابتداء من الله بالخبر عن النبي ﷺ أنه لا يأمركم أيها الناس أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً. واستشهد قارئو ذلك كذلك بقراءة ذكروها عن ابن مسعود أنه كان يقرؤها، وهي: ﴿وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ﴾، فاستدلوا بدخول [لن] على انقطاع الكلام عما قبله، وابتداء خبر مستأنف. قالوا: فلما صير مكان [لن] في قراءتنا [لا]، وجبت قراءته بالرفع»[1]، وهذا مثال ظاهر في تعليل الوقف والابتداء بقراءة ابن مسعود، فالمؤلف يقول: «استدلوا بدخول [لن] على انقطاع الكلام مما قبله...»، والاستدلال هو التعليل الذي نذكره.

المطلب السادس: منهجه في النقل عمن سبقه:

كتاب ابن جرير من الكتب الحافلة بالنقولات الكثيرة عن العلماء السابقين في مسائل التفسير والروايات والآثار وغيرها، ومسائل الوقف والابتداء هي من ضمن المسائل التي نقل فيها كثيراً عمن سبقه من العلماء، إلا أنه لم ينسب القول لأحد بعينه إلا في مواضع محدودة.

فالعادة والمنهج الذي سار عليه الطبري في النقل عمن سبقه في مسائل الوقف والابتداء أنه لا يذكر اسم من نقل عنه؛ ولكنه ينسب القول إلى مذهب أو جماعة أو غير ذلك، فنجده كثيراً ما يقول: «قال أهل اللغة»، أو «قال أهل التأويل»، أو: «قال الكوفيون»، أو «قال نحويو البصرة» إلى غير ذلك من العبارات التي تدل على نقله للقول عمن سبقه من غير نسبة الكلام إلى شخص بعينه، وإن كان قولاً مشهوراً عُرِف به أحد الأئمة كالفراء وغيره، فقد نقل قولاً للفراء فقال عنه: «وقد زعم بعض المتقدمين في العلم بالعربية من الكوفيين...» ونقل بعدها كلام الفراء.[2]

(١) المصدر السابق (٦/ ٥٤٧).

(٢) ينظر: تفسير الطبري [جامع البيان] (١/ ٢٣١).

إلا أنه جاء بالروايات عن بعض الصحابة وبعض السلف فيما يتعلق بمسائل الوقف والابتداء، فجملة من صرح بأسمائهم حال النقل عنهم ثمانية، وهم:

١- ابن عباس رضي الله عنه: روى عنه مسائل الوقف في بعض المواضع، كقوله: «عن ابن عباس في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾ [الحديد:١٩] قال: هذه مفصولة ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾[الحديد:١٩]»[(١)].

٢- عيسى بن عمر: وقد نقل عنه في عدد من المواضع، كقوله: «وكان عيسى بن عمر فيما ذُكر عنه يجعلهما حرفين، ويقف على: [كالوا]، وعلى: [وزنوا]، ثم يبتدئ: [هم يخسرون]...»[(٢)].

٣- أبو نهيك الأسدي: روى عنه -رحمه الله- قوله: «عن أبي نهيك الأسدي قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، فيقول: إنكم تَصلون هذه الآية، وإنها مقطوعة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، فانتهى علمهم إلى قولهم الذي قالوا».

٤- مالك بن أنس: قال عنه: «عن مالك في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]، قال: ثم ابتدأ فقال:﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، وليس يعلمون تأويله»[(٣)].

٥- عبدالله بن زيد[(٤)]: ذكر روايةً مسندةً عنه فقال: «سمعت عبد الله بن زيد يقول: ﴿إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾[الأنعام:١٠٩]، ثم يستأنف

(١) المصدر السابق (٢٣/ ١٩١).

(٢) المصدر السابق نفسه (٢٤/ ٢٧٨).

(٣) الروايتان في تفسير الطبري [جامع البيان] (٦/ ٢٠١).

(٤) هو عبدالله بن زيد بن أسلم، أبو محمد المدني، جرحه يحيى بن معين، وكان أحمد بن حنبل، وعليّ بن المديني يوثقانه. ينظر: تهذيب الكمال للمزي (١٤/ ٥٣٥)، ومعجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى (ص٩٤).

فيقول: ﴿أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾»[1].

٦- الضحاك: ذكر عنه في أكثر من موضع روايات مسندة، كقوله: «سمعت الضحاك يقول: في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾ [الحديد:١٩] هذه مفصولة، سماهم الله صدّيقين بأنهم آمنوا بالله وصدّقوا رسله، ثم قال: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ هذه مفصولة»[2].

٧- السدي: روى عنه مسنداً قوله: «عن السدي قال: هذا من الموصول والمفصول، قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ [الأعراف:١٩٠]، في شأن آدم وحواء، ثم قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف:١٩٠] قال: عما يشرك المشركون، ولم يعنهما»[3].

٨- أبو الضحى: وقد روى عنه في موضع واحد قوله: «عن أبي الضحى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾ [الحديد:١٩]، ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾»[4].

هؤلاء الأئمة هم الذين نقل عنه صريحاً في كتابه، وأقوالهم كانت في مسائل الوقف والابتداء واضحة بينة.

وقد نقل -رحمه الله- عن غيرهم، وذكر عنهم أقوالاً استنبطها من كلامهم، وليست هي أقوالهم الصريحة، كقوله رحمه الله: «وذكر عن الشعبي أنه كان يقرؤه كالذي حدثنا ابن وكيع ... عن عامر: أنه كان يقرأ: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ﴾ بقطع الألف، وخفض اسم [الله]. هكذا

(١) تفسير الطبري [جامع البيان] (١٢/ ٣٩).
(٢) تفسير الطبري [جامع البيان] (٢٣/ ١٩١).
(٣) المصدر السابق (١٣/ ٣١٧).
(٤) المصدر السابق نفسه (٢٣/ ١٩١).

حدثنا به ابن وكيع. وكأن الشعبي وجَّهَ معنى الكلام إلى: أنهما يقسمان بالله لا نشتري به ثمناً، ولا نكتم شهادةً عندنا، ثم ابتدأ يميناً باستفهام: بالله أنهما إن اشتريا بأيمانهما ثمناً أو كتما شهادته عندهما، لمن الآثمين»[1].

فهذا الذي ذكره من تحديد موضع الوقف والابتداء هو الذي فهمه من قراءة الشعبي، وقد ورد مثل ذلك كثيراً جداً؛ ولكنها ليست بالأقوال المنقولة صراحة عنهم لذلك لم أذكرها فيما نقله عن الأئمة السابقين.

(١) المصدر نفسه (١١/ ١٧٧).

المبحث الثالث

منهج الفراء في كتابه معاني القرآن في مسائل علم الوقف والابتداء

سبق التعريف بكتاب الفراء والغرض الذي من أجله ألف المؤلف الكتاب، إلا أن المسائل المتعلقة بعلم الوقف والابتداء كانت بارزة في كتابه، حيث إنه تطرق لمسائل الوقف والابتداء في حوالي ١٨٠ موضعاً، أسهب وأطال في بعض المواضع، واختصر وأوجز في بعضها الآخر، كما سيظهر ذلك في بيان منهجه.

ومما هو معلوم عند دارسي علم الوقف والابتداء أن للفراء كتاباً مستقلاً في هذا العلم، وهو في عداد المفقود[1]، فلعل دراسة كلامه عن الوقف والابتداء في كتابه هذا يكشف عن جزء من منهجه في كتاب الوقف والابتداء المفقود.

يتلخص منهج المؤلف في مسائل الوقف والابتداء في كتابه (معاني القرآن) في الآتي:

المطلب الأول: منهجه في أقسام الوقف والابتداء:

كتاب الفراء ليس مؤَلَّفاً في الوقف والابتداء في الأصل، لذلك لم يذكر المؤلف أقساماً وأنواعاً للوقف والابتداء، وأيضاً فإن الفراء من المؤلفين المتقدمين، لذلك -وعلى عادة كتب المتقدمين- لم يذكر بين طيات كلامه أقساماً عديدةً للوقف والابتداء كما في مؤلفات من ألف بعده، إلا أن البحث استنبط من خلال كلامه قسمين من أقسام الوقف والابتداء، تردد ذكرهما في عديد من المواضع في كتابه، وهما:

- **الوقف التام**: ذكر المؤلف الوقف التام في عدد من المواضع، وهو الوقف الذي تمت عنده الجملة، ويحسن الاستئناف بما بعده، وهو كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة:١١٢] استؤنفت بالرفع لتمام الآية قبلها وانقطاع

(١) ينظر مقدمة بحث: الكتب المؤلفة في علم الوقف والابتداء (ص٦٤).

الكلام، فحسن الاستئناف»[1]، ففي هذا الموضع يظهر من كلام المؤلف أن الوقف من قبيل الوقف التام للعلة التي ذكرها.

- **الوقف الكافي**: وهو أقل وروداً من التام، وهو الوقف الذي جعل الكلام عنده مكتفياً لا تاماً، وهو كقوله رحمه الله: «﴿إِنَّهَا﴾ مكسور الألف، ﴿إِذَا جَاءَتْ﴾ [الأنعام:١٠٩] مستأنفة، ويجعل قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ كلاماً مكتفياً»[2].

إلا أنه في أحد المواضع ذكر الوقف الكافي وعلله بتمام الجملة، وهو قوله رحمه الله: «والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن﴾ [النحل:٤٠] فقد تمّ الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله»[3]، فكأنه شبه الوقف الكافي بالوقف التام، والله أعلم.

ولم يذكر المؤلف غير هذين القسمين من أقسام الوقف والابتداء المعروفة والمشهورة.

المطلب الثاني: منهجه في المصطلحات:

المصطلحات التي استعملها المؤلف عند ذكره مسائل الوقف والابتداء لم تكن كثيرة ومنوعة، وإنما التزم اصطلاحين كررهما حال ذكره لمسائل الوقف والابتداء.

- أكثر اصطلاح تكرر عند المؤلف في أثناء تطرقه لمسائل الوقف والابتداء مصطلح: «الاستئناف» و«الائتناف»، يريد به بيان موضع الابتداء، والوقف على ما قبله.

مثاله قوله رحمه الله: «ثم قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] ثم استأنف: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ فرفعهم بـ ﴿يَقُولُونَ﴾ لا بإتباعهم إعراب [الله]»[4].

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٥٣).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٥٠).
(٣) المصدر السابق نفسه (١/ ٧٥).
(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ١٩١).

- القطع والانقطاع: وهو المصطلح الثاني الذي ذكره المؤلف، وهو لبيان موضع الوقف وانفصال الجملة عن الجملة التي تليها.

مثاله قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿كُفَّارًا﴾ [البقرة:١٠٩] هاهنا انقطع الكلام، ثم قال: ﴿حَسَدًا﴾ كالمفسّر، لم ينصب على أنه نعت للكفّار، إنما هو كقولك للرجل: هو يريد بك الشر حسداً وبغياً»[1].

وكما مرَّ في أقسام الوقف؛ فقد يذكر المؤلف مع هذه الاصطلاحات ما يميز الوقف أو الابتداء ويجعله يندرج تحت قسم من أقسام الوقف والابتداء، وربما لا يذكر، وفي أكثر المواضع لا يفعله.

المطلب الثالث: منهجه في المواضع التي تعرض لها:

علم مما سبق أن كتاب الفراء هذا ليس من كتب الوقف والابتداء، بل هو في بيان معاني القرآن وتفسيره، وذكره لمسائل علم الوقف والابتداء كانت من أجل بيان معاني الآيات وتفسيرها، أو بيان إعرابها ووجهها، ولم يتقصد بيان مواضع الوقف والابتداء إلا استطراداً في بعض المواضع.

يتبين من استعراض الكتاب أن ضابط المواضع التي تعرض المؤلف لذكر مواضع الوقف والابتداء فيها هي أحد ثلاثة:

١- المواضع التي يظهر فيها المعنى ببيان موضع الوقف والابتداء، أو يختلف فيها المعنى باختلاف الوقف والابتداء، وهو كثير في كتابه.

مثاله قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران:٧٣] يقول: لا تصدّقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم. أوقعت ﴿تُؤْمِنُوا﴾ على: ﴿أَن يُؤْتَىٰ﴾ كأنه قال: ولا تؤمنوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتم، فهذا وجه. ويقال: قد انقطع كلام اليهود عند قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾،

(١) المصدر السابق (١/ ٧٣).

ثم صار الكلام من قوله: قل يا محمد إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام...»[1].

٢- المواضع التي يظهر وجه الإعراب فيها ببيان موضع الوقف والابتداء، أو يختلف فيها الوجه النحوي باختلاف موضع الوقف والابتداء، وأيضاً هو كثير في كتابه.

مثاله قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة:٥٣] مستأنفة في رفع، ولو نصبت على الردّ على قوله: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ﴾ كان صواباً، وهي في مصاحف أهل المدينة: ﴿يَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بغير واو»[2].

٣- المواضع المختلف فيها، والتي تحتمل عدة أوجه للوقف والابتداء، ولعل هذا هو الأكثر والأغلب، لأن جميع مواضع الوقف والابتداء في القرآن لها علاقة بالمعنى والتفسير من جانب، ولها علاقة بالنحو والإعراب من جانب، فاختياره لبعض المواضع لبيان الوقف والابتداء فيها يرجع في كثير من الأحيان لهذا القسم، والله أعلم.

مثاله: ذكره لمسائل الوقف على: [كلا][3]، وعلى: [بلى][4]، وعلى: [نعم][5] وغيرها من الألفاظ المختلف فيها بين علماء العربية[6].

(١) المصدر السابق نفسه (١/ ٢٢٢).
(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٣١٣).
(٣) المصدر السابق (٣/ ١٨٤).
(٤) المصدر السابق نفسه (١/ ٥٢).
(٥) المصدر نفسه (١/ ٥٢).
(٦) كمسألة الوقف على (إلا) والوقف على حروف التهجي في فواتح السور وغيرها.

المطلب الرابع: منهجه في عرض المسائل:

الإمام الفراء لم يكن له طريقة تميزه عن غيره ممن تطرقوا لعلم الوقف والابتداء في مصنفاتهم، بل كانت طريقته كطريقتهم، ولكن كان تميزه في كَثْرة المواضع التي ذكر فيها مسائل علم الوقف والابتداء، فهو يربط كثيراً بين معاني الآيات وتفسيرها وإعرابها، وبين موضع الوقف والابتداء فيها، وهذا مما جعله يتطرق لبعض المسائل التي لم يتطرق لها غيره ممن كتب في معاني القرآن وإعرابه.

- طريقة عرض المسألة: منهج الفراء في عرضه للمسائل كان على أقسام ثلاثة:

١- أن يذكر حكم الوقف أو الابتداء عرضا وسط كلامه بعبارة موجزة مختصرة يفهم منها موضع الوقف أو الابتداء.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس:٨٨]، ثم قال موسى: ﴿رَبَّنَا﴾ فعلت ذلك بهم ﴿لِيُضِلُّوا﴾ الناس ﴿عَن سَبِيلِكَ﴾ وتقرأ: ﴿لِيُضِلُّوا﴾ هم ﴿عَن سَبِيلِكَ﴾ وهذه لام [كي]، ثم استأنف موسى بالدعاء عليهم فقال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ﴾ [يونس:٨٨]»[1]، ففي هذا الموضع ذكر في عرض كلامه أن قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ﴾ موضع استئناف وابتداء، ولم يزد -رحمه الله- على قوله: «استأنف».

٢- أن يذكر حكم الوقف أو الابتداء قاصداً بيان حكمه وموضعه في الآية، مبيناً وموضحاً المراد من الوقف أو الابتداء والأثر المترتب عليه.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة:١١٢] استؤنفت بالرفع؛ لتمام الآية قبلها وانقطاع الكلام، فحسن الاستئناف»[2]، ففي هذا الموضع بين الوقف ونوعه وعلته والأثر الناشئ عنه.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٧٧).
(٢) المصدر السابق (١/ ٤٥٣).

٣- أن يذكر مسألة الوقف أو الابتداء وجهاً من الأوجه المحتملة في الآية، وهذا كثير في كتابه.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿هَارُونَ أَخِي ۝٣٠﴾ [طه:٣٠] إن شئت أوقعت [اجعل] على: ﴿هَارُونَ أَخِي ۝٣٠﴾ وجعلت الوزير فعلاً له، وإن شئت جعلت ﴿هَارُونَ أَخِي ۝٣٠﴾ مترجماً عن الوزير، فيكون نصباً بالتكرير، وقد يجوز في ﴿هَارُونَ﴾ الرفع على الائتناف؛ لأنه مَعْرفة مفسِّر لنكرة»[1]، ففي هذا الموضع ذكر مسألة متعلقة بالابتداء، ولكنه جعلها وجهاً من الأوجه المحتملة والجائزة.

- ذكر القواعد الكلية: من منهج الفراء أن يذكر قاعدة كلية للوقف والابتداء، ويبينها بالأمثلة، ليبني القارئ غيرها من المسائل عليها.

مثاله: قوله رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة:١-٢] الهجاء موقوف في كل القرآن، وليس بجزم يسمّى جزماً، إنما هو كلام جزمه نيّة الوقوف على كل حرف منه، فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قلّ أو كثر. وإنما قرأت القرّاء: ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ﴾ [آل عمران:١-٢] في [آل عمران] ففتحوا الميم؛ لأن الميم كانت مجزومة لنيّة الوقفة عليها، وإذا كان الحرف ينوى به الوقوف، نوي بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة: [الم الله]، فتركت العرب همزة الألف من: [الله] فصارت فتحتها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزماً مستحقّاً للجزم لكسرت، كما في: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ۖ﴾ [يس:٢٦]. وقد قرأها رجل من النحويين -وهو أبو جعفر الرؤاسي وكان رجلاً صالحاً- [الم الله] بقطع الألف، والقراءة بطرح الهمزة»[2].

ففي هذا الموضع ذكر المؤلف قاعدة عامة في كل أحرف الهجاء في أوائل السور، فيما قل من الحروف أو كثر، فعلى القارئ أن يطبق هذه القاعدة في جميع المواضع من جميع السور.

(١) المصدر السابق نفسه (٢/ ١٧٨).

(٢) المصدر انفسه (١/ ٩).

وقد قال -رحمه الله- بعد أن بيَّن قاعدة من القواعد العامة التي يريد من القارئ أن يبني غيرها عليها: «فاعرف بما جرى تفسير ما بقي، فإنّه لا يأتي إلا على الذي أنبأتك به...»[1].

- ذكر الأوجه المتعددة والاحتمالات الجائزة في الموضع الواحد: من منهج المؤلف أنه يكثر من ذكر الأوجه المحتملة في الآية فيما يخص مسائل الوقف والابتداء، وجاء عنه ذلك في كثير من المواضع.

مثاله: قوله رحمه الله: «وأما قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة:٢] فإنه رفع من وجهين ونصب من وجهين: إذا أردت بـ﴿الْكِتَابُ﴾ أن يكون نعتاً لـ﴿ذَلِكَ﴾؛ كان ﴿الهدى﴾ في موضع رفع؛ لأنه خبر لـ﴿ذَلِكَ﴾، كأنك قلت: ذلك هدى لا شكّ فيه. وإن جعلت ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ خبره، رفعت أيضاً ﴿هُدىً﴾، تجعله تابعا لموضع ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام:٩٢] كأنه قال: وهذا كتاب، وهذا مبارك، وهذا من صفته كذا وكذا. وفيه وجه ثالث من الرفع: إن شئت رفعته على الاستئناف؛ لتمام ما قبله، كما قرأت القرّاء: ﴿الٓمٓ ۝١ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ۝٣﴾ [لقمان:١-٣] بالرفع والنصب. وكقوله في حرف عبد الله: ﴿أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ وهي في قراءتنا ﴿شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]»[2]، ففي هذا الموضع وأمثاله يذكر -رحمه الله- مسألة الوقف والابتداء ويذكر لها الاحتمالات والأوجه الجائزة فيها.

وقد يخيِّر القارئ في اختيار أحد الأوجه ولا يلزمه بوجه معين لجوازها كلها.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:١٢] إن شئت جعلت [الرحمة] غاية كلام، ثم استأنفت بعدها ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، وإن شئت جعلته في موضع نصب، كما قال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣).
(٢) المصدر السابق (١/ ١١).

أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ﴾ [الأنعام:٥٤] والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة وباللام فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومنّ»[1]، ففي هذا الموضع جعل الأمر للقارئ إن شاء وقف وإن شاء وصل.

- جمع النظائر في الموضع الواحد: ومن منهجه -رحمه الله- أنه يجمع النظائر في الموضع الواحد، فتجده يذكر المسألة من مسائل الوقف والابتداء فيبينها ويشرحها ويوضح وجهها، ومن ثم يتبعها بنظائرها ومثيلاتها، وقد صنع ذلك في كثير من المواضع.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ﴾ [البقرة:٦٧] وهذا في القرآن كثير بغير الفاء، وذلك لأنه جواب يستغني أوّله عن آخره بالوقفة عليه، فيقال: ماذا قال لك؟ فيقول القائل: قال كذا وكذا، فكأنّ حسن السّكوت يجوز به طرح الفاء، وأنت تراه في رؤوس الآيات؛ لأنها فصول حسناً، من ذلك: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ۝٣١ قَالُوا إِنَّا﴾ [الذاريات:٣١-٣٢]، والفاء حسنة مثل قوله: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [هود:٢٧]. ولو كان على كلمة واحدة لم تسقط العرب منه الفاء، من ذلك: قمت ففعلت، لا يقولون: قمت فعلت، ولا: قلت قال، حتى يقولوا: قلت فقال، وقمت فقام؛ لأنها نسق وليست باستفهام يوقف عليه، ألا ترى أنه: ﴿قَالَ﴾ فرعون ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ۝٢٥ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ۝٢٦﴾ [الشعراء:٢٥-٢٦] فيما لا أحصيه. ومثله من غير الفعل كثير في كتاب الله بالواو وبغير الواو، فأما الذي بالواو فقوله: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران:١٥] ثم قال بعد ذلك: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ۝١٧﴾، وقال في موضع آخر: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ﴾ [التوبة:١١٢]، وقال في غير هذا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البروج:١٠] ثم قال في الآية

(١) المصدر السابق نفسه (١/ ٣٢٨).

بعدها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ولم يقل: وإنّ. فاعرف بما جرى تفسير ما بقي، فإنّه لا يأتي إلا على الذي أنبأتك به من الفصول أو الكلام المكتفي يأتي له جواب»[1]، هذا مثال طويل، ذكر فيه المؤلف مسألة من مسائل الوقف والابتداء، فأطال فيها، وبينها غاية البيان، وجمع فيها العديد من النظائر والمتماثلات، ومن ثم بين للقارئ أنها قاعدة وعليه أن يبني غيرها عليها.

والمؤلف في عدد من المسائل لا يكتفي بذكرها في موضع واحد، بل يكررها في أكثر من موضع حيث صادفها، فيكرر المسألة ولا يزيد على الذي ذكره في الموضع السابق.

مثاله: قوله -رحمه الله- في أوائل سورة البقرة: «وقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة:١٨] رفعن وأسماؤهن في أوّل الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تمّ وانقضت به آية، ثمّ استؤنفت: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف، ولو تمّ الكلام ولم تكن آية لجاز أيضاً الاستئناف، قال الله تبارك وتعالى: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا ۝٣٦ رَّبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَٰنِ﴾ [النبأ:٣٦-٣٧]، ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾ يرفع ويخفض في الإعراب، وليس الذي قبله بآخر آية. فأما ما جاء في رؤوس الآيات مستأنفاً فكثيرٌ، من ذلك قول الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم﴾[التوبة:١١١] إلى قوله: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝١١١﴾، ثم قال جل وجهه: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ﴾ بالرفع في قراءتنا، وفي حرف ابن مسعود: [التائبين العابدين الحامدين]، وقال: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ۝١٢٥ اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾ [الصافات:١٢٥-١٢٦]، يُقرأ بالرفع والنصب على ما فسّرت لك، وفي قراءة عبد الله: [صمّاً بكماً عمياً] بالنصب، ونصبه على جهتين: إن شئت على معنى: تركهم صمّاً بكما عميا، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات، ثم تستأنف: [صماً] بالذمّ لهم...»[2].

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٣).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ١٦).

وفي موضع آخر قال رحمه الله: «وقوله: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران:١٦] إن شئت جعلته خفضاً، نعتاً للذين اتقوا، وإن شئت استأنفتها فرفعتها، إذ كانت آية، وما هي نعت له آية قبلها. ومثله قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم﴾ [التوبة:١١١]، فلما انقضت الآية قال: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾، وهي في قراءة عبد الله [التائبين العابدين]»[1]، فكرر هنا المسألة في قوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [التوبة:١١٢].

وفي أواخر كتابه عند بيانه لمعاني سورة القلم أعاد -رحمه الله- ذكر المسألة عينها، حيث قال: «وقوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠﴾ [الطلاق:١٠] ﴿رَّسُولًا﴾: نزلت في الكتاب بنصب [الرَّسُول]، وَهو وجه العربية، ولو كانت [رسولٌ] بالرفع كَانَ صواباً؛ لأن [الذكر] رأس آية، والاستئناف بعد الآيات حسن. ومثله قوله: ﴿التَّائِبُونَ﴾ [التوبة:١١٢] وقبلها: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فلما قال: ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝١١١﴾ استُؤنف بالرفع، ومثله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ۝١٧ صُمٌّ بُكْمٌ﴾ [البقرة:١٧-١٨]، ومثله: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥﴾ [البروج:١٥]، ثم قال: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾، وهو نكرة من صفة معرفة، فاستؤنف بالرفع، لأنه بعد آية»[2].

- الاستشهاد بالقراءات وتوجيهها: تعامل المؤلف مع القراءات القرآنية حال ذكر مسائل الوقف والابتداء على ثلاثة أقسام:

١- بيان اختلاف الوقف والابتداء لاختلاف القراءات الواردة، سواء كانت القراءة صحيحة متواترة، أم ضعيفة شاذة، وهذا ورد في كتابه كثيراً، كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران:١٨] قد فتحت القرّاء الألف من [أَنَّهُ] ومن قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾. وإن شئت جعلت [أَنَّهُ] على الشرط،

(١) المصدر السابق (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق نفسه (٣/ ١٦٤).

وجعلت الشهادة واقعة على قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وتكون [أنّ] الأولى يصلح فيها الخفض، كقولك: شهد الله بتوحيده أن الدين عنده الإسلام، وإن شئت استأنفت ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ بكسرتها، وأوقعت الشهادة على: ﴿أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُ﴾، وكذلك قرأها حمزة، وهو أحبّ الوجهين إليّ، وهي في قراءة عبد الله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، وكان الكسائي يفتحها كلتيهما، وقرأ ابن عباس بكسر الأوّل وفتح ﴿أن الدين عند الله الإسلام﴾، وهو وجه جيّد، جعل [إنه لا إله إلا هو] مستأنفة معترضة -كأنّ الفاء تراد فيها- وأوقع الشهادة على: [أن الدين عند الله]»[1]، ففي مثال هذا الموضع ذكر -رحمه الله- القراءات الواردة في الآية سواء القراءات الصحيحة أو الشاذة، وذكر ما هو مستأنف، وما هو موصول بما قبله.

٢- الاستشهاد بالقراءات الشاذة على صحة اختيار موضع الوقف أو الابتداء، وأيضاً كان هذا منه في بعض المواضع، حيث يذكر موضع الوقف والابتداء ويستدل على صحة اختياره بما يرد من قراءات شاذة، كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران:٨٠] أكثر القراء على نصبها، يردونها على: ﴿أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ﴾ ولا أن يأمركم، وهي في قراءة عبد الله: [ولن يأمركم] فهذا دليل على انقطاعها من النسق، وأنها مستأنفة، فلمّا وقعت [لا] في موقع [لن] رفعت، كما قال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة:١١٩] وهي في قراءة عبد الله: [ولن تسأل] وفي قراءة أبيّ: [وما تسأل عن أصحاب الجحيم]»[2]، فهذا موضع واحد فيه مثالان للاستدلال بالقراءات الشاذة على مسائل الوقف والابتداء.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ١٩٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢٤).

٣- توجيه القراءات الواردة ببيان الوقف والابتداء، وهذا يدخل في باب توجيهه للقراءات في كتابه، حيث إنه يوجه القراءات بالوقف والابتداء، كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون:١١١] كسرها الأعمش على: الاستئناف، ونصبها من سواه على: إني جزيتهم الفوز بالجنّة، فـ[أنّ] في موضع نصب، ولو جعلتها نصبا من إضمار الخفض: جزيتهم لأنهم هم الفائزون بأعمالهم في السّابق»[(١)].

- الوقف على رؤوس الآي: ومن منهجه -رحمه الله- أنه يعتمد الوقف على رؤوس الآي ويستحسنه ويبني الأحكام عليه.

مثاله قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة:١٨] رفعن، وأسماؤهن في أوّل الكلام منصوبة؛ لأن الكلام تمّ وانقضت به آية، ثمّ استؤنفت ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف...»[(٢)]، فاستحسانه للابتداء كان من أجل أن الآية مستأنفة، وتكرر هذا المعنى كثيراً في كلامه.

المطلب الخامس: منهجه في التعليلات:

المتتبع لمسائل علم الوقف والابتداء في كتاب الفراء يجد أن علل الوقوف واضحة مبيَّنة في جميع المواضع التي ذكر فيها الوقف والابتداء، وإن كانت غير مقصودة في الأغلب، فالمؤلف لا يذكر مسألة الوقف أو الابتداء إلا ليبين معنى الآية أو يبين الوجه النحوي أو الموضع الإعرابي، إلا أن علة الوقف بهذا البيان ستكون واضحة بينة.

مثاله: قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران:٢٩] جزم على الجزاء. ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ رفع على الاستئناف، كما

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٨).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٦).

قال الله في سورة براءة: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة:١٤] فجزم الأفاعيل، ثم قال: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ﴾ [التوبة:١٥] رفعاً على الائتناف. وكذلك قوله: ﴿فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ ثم قال: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى:٢٤]، [وَيَمْحُ]: في نيّة رفع مستأنفة، وإن لم تكن فيها واو، حذفت منها الواو كما حذفت في قوله: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق:١٨]، وإذا عطفت على جواب الجزاء جاز الرفع والنصب والجزم»[(١)].

كلام المؤلف منصب على بيان علة الرفع في قوله: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ [آل عمران:٢٩]، وقوله: ﴿وَيَتُوبُ﴾ [التوبة:١٥] وقوله: ﴿وَيَمْحُ﴾[الشورى:٢٤]، إلا أنه يستفاد من كلامه أن علل الوقوف في هذه المواضع المذكورة هو أن الجملة التالية حكمها الرفع لاستئناف الجملة، وهو على هذا النهج في جميع المواضع.

أما أن يتقصد المؤلف بيان علة الوقف أو الابتداء فلم يكن منه إلا في مواضع قليلة جداً، بأن يذكر الوقف أو الابتداء ويذكر علة الوقف وحجته، كقوله رحمه الله: «وقوله: ﴿فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء:٧٨]، [فَمَالِ] كثرت في الكلام، حتى توهّموا أن اللام متصلة بـ[ما]، وأنها حرف في بعضه، ولاتصال القراءة لا يجوز الوقف على اللام لأنها لام خافضة»[(٢)]، ففي هذا الموضع يبين المؤلف علة عدم جواز الوقف على قوله: [فَمَالِ] وفصلها عن قوله: [هَٰؤُلَاءِ]، فهو بذلك تقصد بيان العلة في مسألة من مسائل الوقف والابتداء.

المطلب السادس: منهجه في النقل عمن سبقه:

الإمام الفراء من العلماء المبرَّزين الذين أكثر من بعده من النقل عنه، ففي أكثر مصنفات العلماء ينقلون من أقواله وآرائه في مسائل الوقف والابتداء، أما هو فلم يكن منه نقل عن أحد من العلماء في كتابه فيما يتعلق بمسائل الوقف والابتداء، إلا أنه ذكر نقلاً واحداً في مسألة من مسائل الوقف والابتداء عن

(١) المصدر السابق نفسه (١/ ٢٠٦).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٢٧٨).

الصحابي الجليل ابن عباس ﷺ، وذلك عند قوله رحمه الله: «وقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة:١٢٦] من قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ على الخبر، وفي قراءة أبيّ: [ومن كفر فنمتّعه قليلا ثمّ نضطرّه إلى عذاب النار] فهذا وجه، وكان ابن عباس يجعلها متّصلة بمسألة إبراهيم صلى الله عليه على معنى: ربّ [ومن كفر فأُمْتِعُهُ قليلاً ثمّ اضْطَرَّه] منصوبة موصولة، يريد ثم اضْطَرِرْه فإذا تركت التضعيف نصبت...[1]، ولم ينقل في الوقف والابتداء عن غيره البتة.

(١) المصدر السابق (١/ ٧٨).

المبحث الرابع

أوجه المقارنة بين منهج الطبري المفسر ومنهج الفراء اللغوي في مسائل الوقف والابتداء

من خلال عرض منهج الإمام الطبري المفسر والإمام الفراء اللغوي في ستة جوانب مشتركة بينهما، يمكن تحديد أوجه المقارنة بينهما على النحو الآتي:

المطلب الأول: في أقسام الوقف والابتداء:

كلا المؤلفين لم يذكرا أقسام الوقف والابتداء تقسيماً وعنونة ضمن أغلب من لم يذكروا تقسيم الوقف والابتداء مطلقاً، وهو ما اتفقا فيه، إلا أن أقسام الوقف والابتداء المشهورة عند علماء الوقف والابتداء أتت مصطلحاتها عند الطبري في عديد من المواضع، كالوقف التام، والوقف الحسن، والوقف الذي لا يتم، المعروف بالوقف القبيح، وفي تعريف الوقف الكافي.

أما الفراء فإن الباحث استنبط من خلال كلامه قسمين من أقسام الوقف والابتداء، تردد ذكرهما في عديد من المواضع في كتابه، وهما: الوقف التام والوقف الكافي.

المطلب الثاني: في المصطلحات:

استعمل الطبري في كتابه اصطلاحات عديدة، يفهم منه حال إيراده لها أنه يريد بيان موضع الوقف والابتداء من الآية، فاصطلاحات الوقف عند المؤلف كانت عديدة ومتنوعة، تدور جميعها حول الألفاظ (الوقف -القطع -السكوت -السكت -الانتهاء -الانقضاء).

وأما اصطلاحاته في الابتداء فكانت عديدة ومتنوعة، بعضها يريد منه بيان موضع الوقف، وبعضها يريد به بيان موضع الابتداء، وهي: الابتداء: وهو أكثرهما وروداً، الاستئناف أو الائتناف.

ومصطلحات الوقف عند الفراء حال ذكره مسائل الوقف والابتداء لم تكن كثيرة ومنوعة، وإنما التزم اصطلاحين كررهما وهما الاستئناف والائتناف والقطع والانقطاع.

المطلب الثالث: في المواقع التي تعرضا لها:

من المعلوم أن الطبري تطرق إلى علم الوقف والابتداء، فذِكْره لمسائل العلم تبع لمسائل التفسير، فالمواضع التي تطرق لبيان مسائل الوقف والابتداء فيها هي أحد ثلاثة مواضع: المواضع التي يظهر معنى الآية فيها، ويظهر المراد منها ببيان موضع الوقف والابتداء، وهو الأكثر والأغلب، والمواضع التي يظهر فيها وجه لغوي يحتاج في بيانه إلى بيان موضع الوقف والابتداء من الآية، والمواضع التي اختلف المفسرون أو اللغويون في تحديد موضع الوقف والابتداء فيها، فتجد المؤلف يذكر الخلاف، ويبين علة الوقف لكل قول، ومن ثم يختار الوجه الذي يراه راجحاً.

أما الفراء فذكره لمسائل علم الوقف والابتداء كانت من أجل بيان معاني الآيات وتفسيرها، أو بيان إعرابها ووجهها الإعرابي، ولم يتقصد بيان مواضع الوقف والابتداء إلا استطراداً في بعض المواضع، وضابط المواضع التي تعرض المؤلف لذكر مواضع الوقف والابتداء فيها هي أحد ثلاثة:

- المواضع التي يظهر فيها المعنى ببيان موضع الوقف والابتداء، أو يختلف فيها المعنى باختلاف الوقف والابتداء، وهو كثير.
- المواضع التي يظهر وجه الإعراب فيها ببيان موضع الوقف والابتداء، أو يختلف فيها الوجه النحوي باختلاف موضع الوقف والابتداء، وأيضاً هو كثير في كتابه.
- المواضع المختلف فيها، والتي تحتمل عدة أوجه للوقف والابتداء، ولعل هذا هو الأكثر والأغلب، لأن جميع مواضع الوقف والابتداء في القرآن لها علاقة بالمعنى والتفسير من جانب، ولها علاقة بالنحو والإعراب من جانب آخر.

المطلب الرابع: في عرض المسائل:

فيما يعني أسلوب عرض المسائل فإن من أبرز معالم منهج الطبري في طريقة عرض مسائل علم الوقف والابتداء أنه ينوِّع ويغيِّر في أسلوب عرض المسألة، فليست كل مسائل العلم على أسلوب واحد في العرض والطرح، وهي على النحو التالي:

- أسلوب الاختصار والإشارة وهي أكثر المواضع التي عرض فيها لمسائل الوقف والابتداء
- أسلوب التفصيل والبيان: وهو أن يتقصد بيان مسألة الوقف والابتداء في الآية، ولا يتعرض لها بالإشارة إليها فقط، بل يذكرها مبيَّنة ومفصَّلة ومعلَّلة، ويتخذ فيها طرقاً متعددة كالسؤال والجواب والتفصيل والعلل.

الفراء لم تكن لديه طريقة تميزه عن غيره في عرض المسألة فطريقته كطريقة غيره، وما يميزه هو كثرة المواضع التي عرض فيها لمسائل الوقف والابتداء، وطريقة عرضه للمسائل كانت على ثلاثة أقسام:

- أن يذكر حكم الوقف أو الابتداء عرضا وسط كلامه بعبارة موجزة مختصرة يفهم منها موضع الوقف أو الابتداء.
- أن يذكر حكم الوقف أو الابتداء قاصداً بيان حكمه وموضعه في الآية، مبيناً وموضحاً المراد من الوقف أو الابتداء والأثر المترتب عليه.
- أن يذكر مسألة الوقف أو الابتداء وجهاً من الأوجه المحتملة في الآية، وهذا كثير في كتابه.

المطلب الخامس: في التعليلات:

فمسائل الوقف والابتداء هي في أصل ورودها عند المؤلف علة للمعنى والإعراب، وبيان علل الوقف والابتداء عند الطبري كانت على النحو الآتي:

- بيان علَّة الوقف بمعنى الآية: وهو أن يعلل اختيار الوقف أو الابتداء بمعنى الآية والمراد منها على وجه الوقف أو الابتداء.
- بيان علة الوقف والابتداء بالنحو والإعراب: وهو إسناد علة اختيار موضع الوقف أو الابتداء على الوجه اللغوي والإعرابي.
- بيان علة الوقف والابتداء بالقراءات والروايات: وهو أن يستدل على صحة موضع الوقف أو الابتداء بالقراءات الواردة، سواء الصحيحة أو الشاذة.

أما الفراء فإن علل الوقوف واضحة مبيَّنة لديه في جميع المواضع التي ذكر فيها الوقف والابتداء، وإن كانت غير مقصودة في الأغلب، فالمؤلف لا يذكر مسألة الوقف أو الابتداء إلا ليبين معنى الآية أو يبين الوجه النحوي أو الموضع الإعرابي، أما أن يتقصد المؤلف بيان علة الوقف أو الابتداء فلم يكن منه إلا في مواضع قليلة جداً، بأن يذكر الوقف أو الابتداء ويذكر علة الوقف وحجته.

المطلب السادس: في النقل عمن سبق:

العادة والمنهج الذي سار عليه الطبري في النقل عمن سبقه في مسائل الوقف والابتداء أنه لا يذكر اسم من نقل عنه؛ ولكنه ينسب القول إلى مذهب أو جماعة أو غير ذلك، إلا أنه جاء بالروايات عن بعض الصحابة وبعض السلف فيما يتعلق بمسائل الوقف والابتداء، فجملة من صرح بأسمائهم حال النقل عنهم ثمانية، وهم: ابن عباس وعيسى بن عمر ومالك بن أنس وعبد الله بن زيد وأبو نهيك الأسدي والضحاك والسدي وأبو الضحى، وهؤلاء هم من نقل عنهم صراحة لأن آراءهم كانت واضحة في مسائل الوقف والابتداء.

وبالنظر إلى نقل الفراء فلكونه من العلماء المبرزين فيُنقَل عنه، ولا يَنقُل عن غيره؛ فإنه لم ينقل عن أحد في مسائل الوقف والابتداء.

الخاتمة

أولاً: نتائج البحث:

١- يعد الإمام الطبري ممثلاً لمدرسة التفسير، يقابله الإمام الفراء ممثلاً لمدرسة اللغة، في العناية بمسائل الوقف والابتداء في منهجهما بمسائل الوقف والابتداء في آيات القرآن الكريم.

٢- إذا كان الطبري إماماً في التفسير فإن الفراء كان إماماً في اللغة، وكل واحدٍ منهما يمثّل مدرسته العلمية، حيث اتفقا في انشغالهما بمسائل الوقف والابتداء، ذاك من حيث اهتمامه بالجانب التفسيري، والآخر من حيث اهتمامه بالجانب اللغوي.

٣- يريد الطبري بالوقف التام تمام الجملة غالباً، وانقطاع الجملة اللاحقة عن السابقة، أي الوقوف على الكلام الذي يكتفي بنفسه مستغنياً عما بعده. ويرى الفراء أن الوقف التام هو الذي تمّت عنده الجملة، ويحسن الاستئناف بما بعده.

٤- توسع الطبري في مصطلحات الوقف والابتداء، من وقف وقطع وسكوت وسكت وانتهاء وانقضاء، ولم يفعل ذلك الفراء الذي اقتصر على الاستئناف والائتناف، والقطع والانقطاع.

٥- اعتمد الفراء في المواقع التي تعرض لها ذكر الخلاف في تحديد موضع الوقف والابتداء، وبيان علة الوقف لكل قول ثم اختيار الراجح. بينما الفراء كان يذكر معاني الآيات وتفسرها ووجهها وإعرابها، ولا يتطرق لمواضع الوقف والابتداء إلا إذا اقتضاه السياق أو استطراداً في بعضها.

٦- كان الطبري يتنوع ويغيّر في عرض مسائل الوقف والابتداء بين الاختصار والتفصيل، بينما الفراء كان يذكر حكم الوقف والابتداء عرضاً وسط الكلام، أو قاصداً بيان حكمه وموضعه، أو يذكر المسألة

كوجهٍ من الوجه المحتملة في الآية.

٧- اعتمد الطبري في التعليلات على بيان علة الوقف في الآية بالنحو والإعراب، وعلتها بالقراءات والروايات. بينما الفراء فكان تركيزه على بيان معنى الآية وما فيها من وجه نحوي وإعرابي، ولم يتقصد بيان علة الوقف أو الابتداء إلا قليلاً.

٨- منهج الطبري أنه لا يذكر اسم من نقل عنه إلا أنه ينسبه لمذهب ما أو جماعة. بينما لم يكن الفراء ينقل عن أحدٍ في مسائل الوقف والابتداء مكتفياً برأيه لكونه من علماء الوقف والابتداء البارزين.

ثانياً: التوصيات:

١- يوصي الباحث بإجراء دراسة بحثية حول الآراء التي انفرد بها الإمام الطبري في مسائل الوقف والابتداء عن غيره من المفسرين.

٢- يوصي الباحث بإجراء دراسة بحثية حول الآراء التي انفرد بها الإمام الفراء في مسائل الوقف والابتداء عن غيره من اللغويين.

٣- يوصي الباحث بإجراء دراسات بحثية متعددة حول مسائل الوقف والابتداء بين بعض علماء التفسير، مقارنةً بأمثالهم من علماء اللغة المعتبرين.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الآثار الواردة عن السلف في اليهود في تفسير الطبري -جمعاً ودراسة عقدية، للباحث: يوسف بن حمود الحوشان، رسالة دكتوراه في العقيدة والمذاهب المعاصرة، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ١٤٢٤هـ.
- أثر التفسير في توجيه الوقف والابتداء -تفسير الطبري أنموذجا، لـ منصور محمود أبو زينة، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، نشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي، نشر: دار الفكر العربي-القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية-بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٠٦هـ-١٩٨٢م، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر ابن الأنباري، نشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية -دمشق، ١٣٩٠هـ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية-بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين المزي، نشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. حاتم بن صالح الضامن، نشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

- جامع البيان عن تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري، نشر: دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١ م، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط.
- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي، نشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
- طبقات الشافية لابن قاضي شهبة، نشر: عالم الكتب -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان.
- طبقات المفسرين لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، نشر: مكتبة وهبة-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، تحقيق: علي محمد عمر.
- غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد ابن الجزري، نشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ عني بنشره: ج. برجستراسر.
- المحمدون من الشعراء وأشعارهم لعلي بن يوسف القفطي، تحقيق: حسن معمري، رسالة علمية، جامعة باريس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، نشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخرين.
- معجم الأدباء [إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب] لأبي عبدالله ياقوت الحموي، نشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، تحقيق: إحسان عباس.
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، نشر: دار الفكر-بيروت.
- معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى، المؤلف: نجم عبد الرحمن خلف، نشر: دار الراية.

- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، المؤلف: عمر رضا كحالة، نشر: مكتبة المثنى- دار إحياء التراث العربي.
- مناهج المؤلفين في توجيه القراءات من بداية عهد التأليف إلى نهاية القرن الخامس الهجري، د.محمد يحيى ولد الشيخ، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، كلية القرآن، الجامعة الإسلامية.
- منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها، المؤلف: زيد بن علي مهارش، نشر: دار التدمرية، من إصدارات الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه تبيان.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس ابن خلكان، نشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م، تحقيق: إحسان عباس.